حمامات بغداد التقليدية تحتضر بسبب انتشار «حمامات الدم» في شوارعها

بغداد ـ من باتريك فور:

ثلاثة اشخاص فقط كانوا في «فاغون» الاستراحة كما يسميه العراقيون، والخزانات فارغة في الحمام الذي كان مكانا تقليديا للقاء واقفر اليوم بسبب اعمال العنف.

وقال مدير هذا الحمام الذي طلب عدم كشف هويته وعدم تحديد مكان حمامه في شارع صغير قرب احدى جادات بغداد الكبرى «لم يعد الناس يأتون. من قبل كان يزورنا مئة شخص يوميا. اليوم لا يتجاوز العدد 12» شخصا.

وتشهد العاصمة العراقية اليوم اعمال عنف مذهبية من اعتداءات بسيارات مفخخة الى انفجار عبوات ناسفة وعمليات خطف وقتل تدفع كلها سكان بغداد الى الحد من تحركاتهم.

وفي قاعته الحارة جدا، يقوم المدلكجي بعمله بجدية كبيرة. ويقول طالبا هو ايضا عدم كشف اسمه، بينما كان يدلك احد الزبائن «الناس متوترون، اشعر ذلك عند ملامستهم».

واضاف ان «الناس لم يعودوا قادرين على العودة الى الراحة كما من قبل و95 % منهم لا يستطيعون الارتخاء. لم يعودوا يستمتعوا بالقدوم الى الحمام».

وفي الاستراحة، قال علي وهو يشرب سائلا احمر انه «فعال ضد الانفلونزا» على حد تعبيره، وانه «يستمتع بهذه اللحظات من الارتخاء رغم التعب» الذي يشعر به.

وعلي الذي يبلغ من العمر حوالى خمسين عاما، يقيم في منطقة بغداد الجديدة وجاء من بعيد. وقال «امس انتظرت حتى الساعة الثالثة صباحا لتعود الكهرباء الى الحي لاتمكن من الاستحمام بمياه ساخنة».

واضاف «في نهاية المطاف قررت ان آتي الى الحمام مع ان ذلك ينطوي على مخاطر».

وتابع «التنقل خطير. نخاف دائما عمليات الخطف عندما نكون في اماكن مغلقة مثل هذا المكان. الزبائن الآخرون يفضلون التزام الصمت».

وقال صاحب الحمام «من قبل كان الناس يأتون مرتين او ثلاث مرات اسبوعيا. اليوم تغير الوضع وافكر في اغلاقه».

وتحمل جدران الحمام التي علت عليها صورتا الامام علي والامام الحسين، آثار القدم لكن ماضيه المشرق واضح في قطع الفسيفساء الملونة والطاولات ذات الارجل الحديدية.

وامام حوش الحمام او باحته الداخلية، يجلس صاحبه ليجمع من كل زائر دولارين، وحوله صور قديمة. في واحدة منها يظهر رجل يشبه الملاكمين. انه مؤسس الحمام جد صاحبه الحالي.

في الماضي كان 16 شخصا يعملون في الحمام. اليوم لا يتجاوز عددهم الاربعة يعملون بشكل دائم.

وقال صاحب الحمام ان الكهرباء تقطع في اغلب الاحيان واسعار الغاز للتدفئة اصبحت مرتفعة. ندفع عشرين الف دينار (14 دولارا) ثمن القارورة، مقابل الف دينار (0,7 دولار) منذ سنتين او ثلاث سنوات».

وتابع «كيف تريدونني ان اواصل العمل؟ هناك ايام يكلفني فتح الحمام اكثر من لو جلست بلا عمل. احب مهنتي لكنها في طريق الزوال».

واضاف مبتسما «من قبل، كان الشبان يأتون ليتناقشوا ويلتقوا. اليوم ومع العنف، اصبح الكلام غير مجد».

عراقيون في مدينة الصدر يحضرون نعوشا لضحايا اعمال العنف امس (ا ف ب)

موقع انفجار قنبلة في سوق ببغداد الخميس (رويترز)

الرئيس السابق جيرالد فورد انتقد في لقاء صحافي قبل وفاته غزو العراق

لندن ـ «القدس العربي»:

قالت صحيفة «واشنطن بوست» ان الرئيس الامريكي الاسبق جيرالد فورد الذي توفي يوم الاربعاء عن 93 عاما، عارض غزو العراق وذلك في مقابلة حجبت عن النشر. وفي لقاء دار على مدار اربع ساعات عام 2004، اظهر فورد معارضته القوية للغزو، ودفع باتجاه استمرار فرض العقوبات على العراق. وقال ان «رامسفيلد وديك تشيني قاموا بارتكاب خطأ عندما بروا الذهاب للحرب على خلفية البحث عن اسلحة الدمار الشامل». والآن «انا لم اتحدث عن هذا بصراحة ولكني اعارض الامر بشدة على الكيفية التي ذهبوا فيها للحرب».

وعارض فورد فكرة الحرب الجديدة التي تخوضها الولايات المتحدة من أجل نشر الديمقراطية في الشرق الاوسط حيث قال « افهم، النظرية التي تريد تحرير الناس» مشيرا الى فكرة جورج بوش من ان واجب الولايات المتحدة هو تحرير الناس. الا انه ربط هذا الواجب بالمصلحة الوطنية الامريكية، حيث قال يجب ان لا نشعل نار جهنم في العالم من اجل تحرير الناس ونعرض مصلحة امريكا الوطنية للخطر. وانتقد فورد كلا من رامسفيلد وديك تشيني اللذين عملا تحت امرته عندما كان في البيت الابيض حيث لاحظ ان نائب الرئيس الامريكي ديك تشيني تغير عندما اصبح نائبا للرئيس.

ومع ان فورد تذكر بود الفترة التي عمل فيها مع تشيني ورامسفيلد لكنه أعرب عن قلقه من السياسات التي أتبعاها في السنوات الاخيرة. وذكر التقرير ان فورد قال انه يتفق في الرأي مع وزير الخارجية الامريكية السابق كولن باول الذي قال ان تشيني أصيب «بحمى» من خطر الارهاب والعراق. ونقل التقرير عن فورد قوله «أعتقد أن هذا صحيح على الأرجح».

وقال انه لو كان في موقع القرار فانه لم يكن ليذهب ليحارب صدام حسين، وكان سيبحث عن مخرج. وقال انه بناء على المعلومات التي شاهدها لم يكن ليصدر قرار الحرب، «وكنت زدت من جهودنا من اجل تعزيز الحصار»... وكان تشيني رئيساً لموظفي البيت الأبيض خلال عهد الرئيس فورد كما خدم رامسفيلد كوزير للدفاع ورئيس لموظفي فورد خلال ولاية الأخير. وانتقد فورد في اللقاء افعاله وبعضا من قراراته، وتحدث عن نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر الذي وصفه بانه وزير خارجية جيد ولكنه كان يحتفظ بمواقفه وافكاره لنفسه.

واجرى المقابلة الصحافي بوب وودوورد الذي يعتبر مؤرخ البيت الابيض في حديث حظر نشره، وكتب وودوورد ان هذا الحديث المسجل وحديثا آخر سجل عام 2005 أجريا في اطار مشروع كتاب. لكن فورد الذي تولى الرئاسة الامريكية عام 1974 في اعقاب استقالة الرئيس الاسبق ريتشارد نيكسون بعد فضيحة التجسس على الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي المنافس في مجمع ووترغيت قال ان تصريحاته يمكن ان تنشر في أي وقت بعد وفاته. ولعب وودورد وزميله الصحافي في «واشنطن بوست» كارل بيرنستاين دورا هاما في الكشف عن فضيحة ووترغيت.

حكومة شمال دارفور ترحب بوصول طلائع الدعم الأممي للفاشر

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

اكدت حكومة ولاية شمال دارفور استعدادها الكامل للتعاون مع بعثة الامم المتحدة والاتحاد الافريقي بالسودان من اجل تنفيذ بنود الاتفاق الثلاثي الموقع بأديس ابابا لدعم وتنفيذ اتفاقية ابوجا للسلام. ورحبت في هذا الخصوص بوصول طلائع الدفعة الاولى من حزمة الدعم الامني للاتحاد الافريقي والتي وصلت مدينة الفاشر صباح امس الخميس. وعبر الاستاذ ادريس عبدالله حسن وزير الحكم المحلي والي ولاية شمال دارفور بالانابة لدى لقائه مانويل دا سيلفا نائب رئيس بعثة الأمم المتحدة للسودان والذي وصل الفاشر على رأس الدفعة الأولى من المستشارين العسكريين والفنيين والشرطة المدنية عبر عن ترحيبه بتجديد تكليف سالم احمد سالم من قبل الاتحاد الافريقي لمباشرة مهمته من اجل دعم وتعزيز مسيرة السلام بدارفور. واضاف الوالي بالانابة ان العملية السلمية بدارفور قد بدأت تأخذ مساراً صحيحاً من خلال الاتفاق الثلاثي الموقع بأديس ابابا. واكد الوالي بالانابة وقوف حكومة ومواطني الولاية مع توجيهات رئيس الجمهورية فيما يتعلق بدعم مسيرة سلام دارفور وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ حزم الدعم. وحمل الوالي عدم التطبيق الكامل لبنود اتفاقية ابوجا للمجتمع الدولي من خلال دعم بعض الأطراف للذين لا يزالون يحملون السلاح بدلاً من معاقبتهم كما جاء في حيثيات اتفاقية ابوجا

وقال الوالي ان عدم قيام المنظمات الدولية بالتبليغ عن العربات التي يتم خطفها ونهبها يمثل دعماً للمتمردين، مؤكداً أن منع بعض المنظمات من التوجه الى بعض المناطق بسبب الدواعي الأمنية هو عمل تنسيقي وليس بغرض المنع المطلق.

وحول المخاوف التي ابداها نائب رئيس بعثة الامم المتحدة بالسودان باحتمال عدم تمكن المنظمات الانسانية من اداء مهمتها بسبب الأحداث الأمنية أكد الوالي ان تنفيذ بنود الاتفاقية في شقها الأمني والذى سيبدأ قريباً باستيعاب قوات حركة تحرير السودان والحركات الأخرى بالقوات النظامية سيساعد كثيراً في استقرار الأوضاع الأمنية بالولاية الأمر الذي سيبدد تلك المخاوف. وعبر الوالي عن شكر حكومة الولاية لاستجابة المنظمة الانسانية والتدخل في منطقة ابوسكين مؤخراً. وجدد التأكيد على عزم حكومة الولاية تنفيذ بنود اتفاقية ابوجا لتحقيق الأمن والسلم داعياً المجتمع الدولي الى حمل الاطراف الرافضة للاتفاقية للحاق بركب السلام.

وكان مونويل دا سيلفا قد استعرض بالشرح المفصل الخطوات التي جرت بين الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي وحكومة السودان للوصول الى مراحل تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الافريقي عبر الحزم الثلاث، مؤكداً أن العناصر العسكرية ستكون تحت امرة قائد قوات الاتحاد الافريقي ومشيرا الى ان ذلك قد ورد في خطاب رئيس الجمهورية للأمين العام للامم المتحدة، مبينا أن تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة ربما يأخذ وقتاً طويلاً يمتد حتى شهري شباط (فبراير) واذار (مارس). وعبر دا سيلفا عن اشادته بما تم من تفاهم وتوافق بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية في شأن الامر بدارفور.

وكشف دا سيلفا عن وجود العدد المتبقي من الـ (187) من المستشارين العسكريين والخبراء والفنيين والشرطة بالسودان وهم انتظار موافقة الحكومة لحضورهم الى دارفور. واضاف ان المكون المدني من اولئك المستشارين ستكون مهمتهم لوجستية لتسهيل مهمة الآخرين من الفنيين مؤكداً ان المرحلة الثالثة ستخضع للمزيد من النقاش السياسي بغرض تحديد الاختصاص واطار العمل. وحول مهمته الانسانية التي يضطلع بها في السودان كشف مونويل دا سيلفا عن ان المنظمات الانسانية العاملة بولايات دارفور قد فقدت خلال الشهور الثلاثة الماضية عدد (70) عربة بواسطة المتمردين او النهابين بجانب فقدان عدد من الاشخاص والمعدات. وقال انهم يملكون الأدلة والمعلومات الكافية حول الافراد والجهات التي قامت بتلك العمليات وانه قد التقى وزير الداخلية في هذا الخصوص، واصفاً اللقاء بأنه كان جيداً وعبر دا سيلفا عن مخاوفه من تدهور الأوضاع الانسانية بمعسكرات النازحين بسبب ما ذكره استمرار من التدهور الأمني وبسبب التقلص المستمر لجمل المساعدات الانسانية.

فريق من الامم المتحدة يبحث مصادر تسليح الحركات المتمردة في دارفور

خبراء الامم المتحدة يصلون دارفور والخرطوم تنفي قبولها بقوات مشتركة أو عملية مختلطة

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

نفت الحكومة السودانية بشدة قبولها نشر قوات دولية في دارفور وأعلن وزير الدفاع السوداني الفريق عبد الرحيم محمد حسين في حديث للصحافيين امس بان الحكومة لم توافق على الحزمة الثالثة من اتفاق ابوجا واضاف في لهجة حاسمة «لم نوافق على نشر قوات مشتركة او عملية مختلطة» وقال ان الحكومة وافقت على تنفيذ الحزمتين الاولى والثانية، واعتبر قبول الحكومة لعمل الخبراء والمستشارين العسكريين والمدنيين في دارفور بقبعة الامم المتحدة وعلامة كتف الاتحاد الافريقي «مرونة» وشدد على ان القيادة والسيطرة على القوات في دارفور مهمة حصرية للاتحاد الافريقي. واوضح خلال لقائه برابطة اعلاميين وصحافيي دارفور ان الحكومة اشترطت على الأمم المتحدة ان يكون المستشارون والخبراء العسكريون والمدنيون برتب اقل من رتب القيادة الافريقية.

وكشف الوزير عن قرب بداية تنفيذ اتفاق الترتيبات الامنية لاتفاق أبوجا لكنه لم يعط موعداً محدداً، وقال ان قوات حرس الحدود من صلب القوات المسلحة، وأكد ان الانقسامات وسط الحركات المسلحة «تؤلم» الحكومة التي تفضل التعامل مع حركة موحدة.

في الاثناء وصل الى مدينة الفاشر بشمال دارفور 38 خبيرا عسكريا أمميا كدفعة اولى من حزمة الدعم المقدمة من الامم المتحدة لقوات الإتحاد الافريقي في دارفور وتتضمن هذه الدفعة عشرين من رجال الشرطة وثمانية عشر من الخبراء العسكريين معظمهم من افريقيا والبقية من دول آسيوية نامية وفيما اكملت بعثة الامم المتحده المتقدمة فى السودان ترتيباتها للاحتفال بهذه المناسبة فى مدينة الفاشر، ونقلت وكالة السودان للانباء عن مدير ادارة السلام بالخارجية الصادق المقلي تأكيده اكتمال الترتيبات كافة من قبل الحكومة في الخرطوم والفاشر لتسهيل وصول حزمة الدعم الفني والاستشاري إلى دارفور ووضعها بواسطة الامم المتحدة تحت تصرف قائد قوات الإتحاد الافريقي في دارفور، وقال السفير ان الأمم المتحدة ستواصل خلال الايام القادمة ارسال بعثة بالعدد الذي تم الاتفاق عليه من حزمة الدعم الاولى التي تتكون من (105) من العسكريين و(33) من رجال الشرطة (45) من الخبراء العسكريين. واكد المقلي تعاون الحكومة التام لتنفيذ هذه المرحلة الاولى من حزمة الدعم معرباً عن امله في ان تعطي الأمم المتحدة اولوية قصوى لما تم الاتفاق عليه في اجتماعات اديس ابابا وابوجا وتعزيز وقف اطلاق النار بين الأطراف.

على صعيد متصل تحدث مسؤولون سودانيون عن دعم أكبر للاتحاد الافريقي من الامم المتحدة نافين وجود اتفاق بشان نشر قوة مشتركة. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية السودانية علي الصادق خلال مؤتمر صحافي دعيت له الوكالات العالمية فقط فيما يبدو انه تم الاتفاق على ثلاثة أشكال من الدعم من الامم المتحدة للاتحاد الافريقي تتمثل في دعم مالي وفني وبالافراد. وردا على سؤال بشأن ما اذا كان هناك اتفاق لنشر قوة مشتركة للامم المتحدة والاتحاد الافريقي قال ثلاثة وزراء بالحكومة السودانية خلال المؤتمر الصحافي «لا». وقال الصادق ان هناك اتفاقا بشأن «عملية مشتركة» وأوضح ان أي أفراد تابعين للامم المتحدة في دارفور سيعملون من خلال أجهزة كمبيوتر أو كمستشارين أكثر من عملهم كجنود لفرض السلام. غير ان «رويترز» ذكرت ان دبلوماسياً أوروبياً كبيراً يتوقع انتشار قوات للامم المتحدة «بأعداد كبيرة» بحلول منتصف العام 2007.

وكان مجلس الامن رحب بالدعم الذي قدمه الرئيس عمر البشير لخطة السلام في دارفور، واعرب الامين العام للامم المتحدة عن تفاؤله بانتشار قوات الامم المتحدة في فترة قريبة في هذه المنطقة الواقعة غرب السودان. وقال عنان الذي كان يحضر اجتماعا طارئا لمجلس الامن حول دارفور ان «رسالة الرئيس السوداني تتميز بالايجابية حتى الآن». الا ان عنان اضاف «ينبغي اختبار العملية مع السودان. ونحن في المرحلة الاولى للانتشار. وسنحتاج الى تعاون الحكومة السودانية». وقد اكد الرئيس البشير دعمه خطة السلام المؤلفة من ثلاث مراحل لدارفور، لكنه لم يوضح صراحة هل يوافق ام لا على انتشار قوة من 20 الف جندي من الامم المتحدة، في رسالة الى عنان نشرت نصها الامم المتحدة يوم الثلاثاء.

وفي اتجاه غير بعيد من المنتظر ان تستقبل الخرطوم خلال الايام المقبلة فريقا من لجنة الجزاءات المكلف من مجلس الامن للبحث عن مصادر تسليح الحركات في دارفور وحركة دخول السلاح من الخرطوم للاقليم.

وعلمت «القدس العربي» من مصادر موثوقة ان الفريق كان انهى في وقت سابق مهمة استكشافية زار خلالها ميناء بورتسودان، والتقى عددا من المسؤولين للاستفسار عما اذا كان الميناء البحري الوحيد للسودان يستخدم في عمليات تسريب للأسلحة، وأكدت المصادر ان الفريق المعني يعقد اجتماعات دورية في مقر الاتحاد الافريقي بأديس ابابا.

وتشير «القدس العربي» الى ان لجنة الجزاءات تشكلت بموجب القرار 1591 الصادر عن مجلس الامن في اعقاب التوقيع على اتفاق سلام دارفور بأبوجا، والذي نص على ايقاع عقوبات بالجماعات الرافضة للاتفاق، لكن نصوصه لم تجد طريقها الى التنفيذ، وتبحث اللجنة في مصادر وحركة انسياب الاسلحة الى دارفور من العاصمة والمناطق المجاورة، وبموجب القرار 1591 يتعين على الحكومة اخطار اللجنة بتفاصيل حركة نقل السلاح والمعدات الى الاقليم المضطرب.

الصادق المهدي يهاجم الحكومة ويدعو لضم القوى السياسية السودانية

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

دعا رئيس حزب الأمة القومي الصادق المهدي لعقد ملتقى وطني جامع يضم القوى السياسية السودانية كافة لدعم وتطوير اتفاقيات السلام الموقعة وتحويلها لاتفاقيات قومية تشترك فيها كل الفئات. وقال لدى مخاطبته أمس ندوة الاربعاء بدار حزبه بأمدرمان والتي غاب عنها الامين العام للمؤتمر الشعبي د. حسن الترابي بالاعتذار لظروف خاصة ان البلاد تحتاج لحكومة وحدة وطنية حقيقية واصفاً الحكومة الحالية بانها «حكومة فرقة وطنية وحكومة منازلة» فضلاً عن الحاجة لتشكيل قوات مسلحة قومية بالاضافة لأهمية تحقيق العدالة الاجتماعية، ورفض المهدي هيمنة المؤتمر الوطني على السلطة وقال «نرفض ان يكون السلام سبباً لتمكين هيمنة وغطرسة وفرض الرؤية الاسلامية الناقصة والمبسترة على الشمال وان يربط مصير السلام بتسليم مصيره للمؤتمر الوطني».

ورهن المهدي حل مشكلة دارفور في أهمية تغيير حكامها الحاليين بولاة قوميي النظرة لاجل تغليب المصلحة الوطنية واعتبر ولاة دارفور جزءاً من المشكلة الراهنة ولا يمكن ان يكونوا جزءاً من الحل. ونوه لضرورة ابرام اتفاقية جديدة لاطلاق النار في دارفور مشيراً الى فشل الاتفاقية الحالية في حل القضية ولاتساع رقعة الحرب لخارج الحدود السودانية، وكشف عن عكوف حزبه على دراسة بنود الاتفاقية التي قال انها تراعي المستجدات في الساحة السياسية واعلان مبادئ من اثني عشر بنداً واعداً بالكشف عنها في خطبة العيد. وشدد على أهمية عقد ملتقى دارفوري جامع يبنى على ما سبق لتحديد اطر الحل السياسي وفق اعلان المبادئ الجديد. وحذر المهدي من تحويل السودان للبنان وصومال جديد منتقداً وساطات الحكومة لحل المشكلة الصومالية واللبنانية وقال انها كـ«الساقط في الامتحان وشايل قلمه يصحح». وفي السياق اقترح السكرتير العام للحزب الشيوعي محمد ابراهيم نقد تكوين لجنة تحضيرية واسعة التمثيل لعقد مؤتمر اهلي لحل قضية دارفور واعتباره خطوة اولى لحوار دارفوري شامل تشارك فيه الحركات والمنظمات كافة يعمل لمفاوضة الحركات، والفصائل الرافضة للاتفاق مع الحكومة لبلورة الاضافات التي ادخلها على اتفاق أبوجا ولوضع حد لمعاناة اهل دارفور. ونوه نائب الامين العام للمؤتمر الشعبي عبدالله حسن احمد لأهمية تكاتف القوى السياسية لاجهاض مخططات المؤتمر الوطني الرامية للهيمنة على مجريات الانتخابات المقبلة ودعا لاشراكها في وضع قانون الانتخابات.

وقال ان القوى السياسية لن تحل مشكلة دارفور راهنا، حل القضية في توافق القوى السياسية على اتفاق شامل تنتفي بموجبه الحاجة للقوات الدولية.

الصادق المهدي

قيادي بارز بحركة مناوي يتقدم باستقالته

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

تقدم قيادي بارز بحركة تحرير السودان بزعامة مني اركوي مناوي باستقالته من الحركة. ووجه ابوبكر شرف الدين محمد راشد ممثل مكتب الحركة في بريطانيا في استقالته من ثلاث صفحات انتقادات عنيفة لقائد الحركة كبير مساعدي رئيس الجمهورية. وحمل شرف الدين قائد الحركة مسؤولية ما اسماه بالقصور والضعف والتخاذل المتعمد الذي اعترى الحركة اخيراً ووصفت الاستقالة قائد الحركة بانه المسؤول الاول عن المنحى الذي اتخذته قضية دارفور وما آلت اليه من التمزق الذي اصاب النسيج الاجتماعي.

واتهم شرف الدين كبير مساعدي رئيس الجمهورية برفع الاهداف الخاصة فوق اهداف الحركة واختيار المنفعة الشخصية ومنفعة بطانته فوق المنفعة العامة. ووصف شرف الدين وجود قائد الحركة بالقصر الجمهوري بانه نقمة على شعب دارفور. وذكر شرف الدين ان «ابطال التحرير اصبحوا مأوى للانتهازية واصحاب الاجندة الخاصة وعملاء المؤتمر الوطني الامر الذي دفعني للتنازل عن موقعي الدستوري في قيادة الحركة»، وناشدت الاستقالة اعضاء وقيادات الحركة داخليا وخارجيا تدارك مسؤولية شعب دارفور.

واعتبر شريف النقد الذاتي والشفافية الكاملة هما المخرج الوحيد من ما وصفه بالنفق المظلم.

حزب التجمع المصري يعتبر التعديلات الدستورية غير جوهرية

رفعت السعيد

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من أحمد القاعود:

ناقش المكتب السياسي لحزب التجمع اليساري المعارض التعديلات الدستورية التي طلبها الرئيس حسني مبارك في رسالته الى البرلمان بمجلسيه الشعب والشورى واعتبرها المكتب لا تلبي الهدف من تعديل الدستور وهو الانتقال من النظام الاستبدادي غير الديمقراطي، والقائم على حكم الحزب الواحد الى النظام الديمقراطي الذي يفتح الباب أمام تداول السلطة سلمياً.

وانتهت مناقشات المكتب الى أن هذه التعديلات المقترحة تجاهلت أهم التعديلات التي أجمعت عليها الأحزاب والقوى السياسية.

وقرر المكتب تشكيل لجنة لصياغة موقف الحزب بحيث تنبع من مواقفه ووثائقه المعلنة منذ بدء الحوار حول تعديل المادة 76 العام الماضي.